# الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراسة بين التأصيل والأسباب

أ. سعيد عمار محمد الكيلاني
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة نالوت

**الملخص:**

لقد تزايدت اعداد الهجرة الغير شرعية بشكل كبير على ليبيا في السنوات الأخيرة مما أثر سلبا على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما يحمله المهاجرين من خصائص وصفات انعكست على نسيج المجتمع الليبي، وأدت إلى ارتفاع في مستوى الجريمة وهذا مما يضعها أمام التساؤل الرئيس: ما تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن القومي الليبي؟ وتهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية، توضيح الأسباب والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية على ليبيا، وإبراز آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي في ليبيا، كشف الجهود الليبية المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي لوصف وتحليل الإشكالية تحليلا علميا مفصّلا نصل من خلاله إلى نتائج تسهم في معالجة تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن القومي في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في أن حالة الانقسام السياسي والصراع على السلطة والحدود الجغرافية الكبيرة لليبيا مع دول الجوار الإفريقي كتشاد والنيجر ومالي والسودان يعد أحد أهم أسباب تزايد الهجرة الغير شرعية على ليبيا في ظل عدم المراقبة الجيدة للحدود ونقاط التفتيش، وهذا وما أحدثه من شروخ داخل النسيج الاجتماعي والمجتمعي، واثر سلبا على الأمن القومي الليبي.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة الغير شرعية، مخاطر، آثار، الأمن، القومي الليبي.

**Summary:**

The number of illegal immigrants has increased significantly in Libya in recent years, which has negatively affected various aspects of political, economic and social life due to the characteristics and qualities that immigrants carry that are reflected in the fabric of Libyan society and have led to an increase in the level of crime. This puts us facing the following questioning - :

What are the reasons behind the increase in the number of illegal immigrants to Libya? What measures should be taken to reduce illegal immigration? What risks can illegal immigration pose to Libyan national security? What is the position of Libyan law on it?

**Keywords:** -Illegal immigration, risks, effects, security, Libyan nationalism

**المقدّمة:**

تعتبر مشكلة الهجرة الغير شرعية من بين المشاكل التي باتت تهدّد العلاقات الدولية، لما تركته من تأثير على كيان المجتمع وأمنه، وتهديد لمصالح الدول، لذلك شغلت الهجرة الغير شرعية اهتمامات الرأي العام الدولي باعتبارها واحدة من المشاكل المستحدثة ذات تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث اصبحت الهجرة الغير شرعية من بين اهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية والمحلية، فسوء الاوضاع السياسية والاقتصادية تدفع بالإفراد للهجرة من الدول الفقيرة الى الدول المتقدّمة، حيث أنها تعبر عن الحركة السكانية التي تجتاز الحدود الوطنية لاي دولة، متجهة من الدول الفقيرة التي تمزقها الصراعات والحروب الاهلية والتدخّلات العسكرية الدولية الى الدول المستقرّة من أجل الحصول على الأمن والاستقرار، وهذا ما جعل منها قضية مشتركة تتطلّب تظافر الجهود من اجل دراسة المشكلة وإيجاد الحلول لها.

تعتبر ليبيا من بين الدول التي تعاني من تبعات هذه المشكلة، نتيجة تزايد اعداد المهاجرين الغير شرعيين اليها عبر الحدود البرية بطرق غير قانونية، جراء الظروف السياسية التي تمر بها ليبيا.

**إشكالية الدراسة:**

الانتقال بدون إجراءات قانونية من دولة إلى دولة له آثار محتملة مثل النشاطات الإجرامية والأخطار الصحية وغيرها من الأوضاع التي تشكل خطر على المهاجرين أنفسهم والدولة المستقبلة، ومن هنا تتركز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: ما تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي في ليبيا؟

**تساؤلات الدراسة:**

تتركز تساؤلات الدراسة في:

1-ما هو التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية.

2-ما هي الأسباب والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية على ليبيا.

3-إما هي آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي في ليبيا.

4-ما الجهود الليبية المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

**أهمية الدراسة:**

تأني أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على ظاهرة من الظواهر التي تحظى باهتمام علمي وإعلامي كبير على الساحة المحلية والدولية، كما انها تتناول احد اهم المشاكل التي استفحلت في المجتمع الليبي، واصبحت تعرّض أمنه القومي للخطر.

وتتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

**1**- تعد دراسة ظاهرة الهجرة الغير شرعية من الدراسات التي تهم كل الساسة والبحاث لما تشكله من خطورة على أمن واستقرار كل الدول بما فيها ليبيا.

**2**- تحتل دراسة الهجرة الغير شرعية اهمية كبيرة في الرأي العام العربي والدولي، وتفرد لها مساحات كبيرة في وسائل الاعلام لما تشكله من خطورة على اوضاع الدول الاقتصادية والسياسية.

**3**- تعتبر دراسة الهجرة غير الشرعية من الدراسات التي تحظى باهتمام علمي وأكاديمي كبير، حيث انفردت بدراسات علمية معمّقة، وتوصّلت الى نتائج ومقترحات جيدة.

4- تقدم دراسة الهجرة الغير شرعية الكثير من الحلول والآراء والمقترحات بناء على نتائج وتوصيات، يمكن أن تستفيد منها الكثير من الدول في معالجة هذه الظاهرة.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1-التعرف على التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية.

2-توضيح الأسباب والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية على ليبيا.

3-إبراز اثار الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي في ليبيا.

4-كشف الجهود الليبية المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

**مناهج الدراسة:**

استخدم الباحث في هذه الدراسة المناهج التالية:

**1-المنهج الوصفي:**

استخدم الباحث هذا المنهج لوصف إشكالية الهجرة الغير شرعية، ومدى تأثيرها على المجتمع الليبي وخطورتها على الأمن القومي الليبي.

**2-المنهج التحليلي:**

حيث يتسنى لنا من خلال هذا المنهج تحليل إشكالية الهجرة الغير شرعية، ومدى

تأثيرها على المجتمع وخطورتها على الأمن القومي في ليبيا. تحليلا علميا مفصّلا نصل من خلاله إلى نتائج مرضية تسهم في معالجتها.

**مصطلحات الدراسة:**

**الهجرة:** –تعني كلمة هجر في مصطلح اللغة ترك، او تخلّى او رحل، اما كلمة الهجرة بمعناها اللفظي فهي تعني انتقال مجموعة من البشر من مكان يقيمون فيه الى مكان اخر بسبب خوف او جوع او مشاكل قد تسبب خطرا على حياتهم.

**غير شرعية:** – وهي الغير قانونية حيث انها هجرة تخالف اللوائح والنظم والقوانين المعمول بها في دولتهم وفي دولة الاستقبال التي يودون الذهاب إليها لأنها لم تكن بطرق قانونية.

**الشرعية:** – وهي تلك الهجرة التي تتم بموافقة دولة المهاجر والدولة المستقبلة له وفق طرق وإجراءات قانونية مرخص بها تكفل له حق العيش والإقامة والعمل.

**الأمن:** – تعني الطمأنينة والسكينة والاستقرار الذي بشعر به الفرد والجماعة في ظل وجود الأمن نتيجة ما تقوم به الدولة من إجراءات تهدف إلى استقرارها وراحة مواطنيها، لذا أرتبط مصطلح الأمن بالفرد ليعني ضمان الحرية والاستقرار، وعليه فإن الأمن يعكس حالة القلق والخوف وبالتالي فإن الامن بمعناه الواسع يعني طرقة حماية الإنسان بكل جوانبها.

**الامن القومي:** –الأمن في حد ذاته راحة وشعور بالاطمئنان **إما** الأمن القومي فيعني قدرة الأمة أو الدولة على تحقيق الاستقرار والراحة والطمأنينة لأفرادها في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**تقسيم الدراسة:**

تنقسم الدراسة:

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: الأسباب والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية على ليبيا.

المبحث الثالث: اثار الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي في ليبيا.

المبحث الرابع: الجهود الليبية المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

**نتائج الدراسة.**

**توصيات الدراسة.**

**المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية**

الهجرة هي ظاهرة تاريخية اجتماعية قديمة قدم الإنسان علي هذا الكون، حيث تعود إلى المراحل البدائية لحياة الإنسان، ولكن أنماط الهجرة تغيرت بتغير أسلوب الحياة، فعندما كان يبحث الإنسان عن فريسته أصبح ينتقل باستمرار من مكان إلى أخر لصيد الحيوانات، وكان بقاؤه لم يطل في بقعة واحدة من اَلارض بل كان يبحث دائما عن المناطق التي يدرك بوجود عدد أكبر من الحيوانات فيها ومقدرته على اصطيادها أكثر من غيرها، اذ اتسمت الحركة السكانية في تلك الحقبة بمجموعة من الخصائص التي تشير أغلبها إلي افتقارها إلى عنصر الإدارة، وعدم خضوعهاَ الى اي شكل من أشكال السيطرة، فضلا عن كونها غير محدودة الجهة والاتجاه وافتقارها إلى القرار المسبق وعدم تحديد الآفق الزمني للاستقرار، فضلا عن أنها كانت تحدث بعفوية وبشكل جماعي.

فقد كانت تلك الحركات المصدر الاساسي للتجمّعات السكانية في مواجهة المخاطر الطبيعية أو الدفاع عن النفس ضد الجماعات البشرية الاخرى أو ضد الحيوانات

الضارية، وكانت هذه الهجرات هي العامل الاساسي في تشكيل اَلاجناس البشرية، والوسيلة الوحيدة للحصول على الغذاء، وأن ما يميز هذه الهجرات أنها كانت اضطرارية، وكانت مرتبطة بالعوامل الطبيعية والسياسية(سلام، 2012)

فقد كانت الهجرة إحدى الوسائل التي لجأ إليها الأنبياء عليهم السلام للحفاظ علي حياتهم وحياة أتباعهم في أوائل دعواتهم الإصلاحية، ولم تخلوا حياة نبي من الأنبياء أو رسول من الرسل من صورة من صور الهجرة، وقيل بأن النبي إدريس عليه السلام قد أُمر بالهجرة بعد أن توعده أحد الجبابرة بالقتل، وهجرة نبي الله نوح عليه السلام، إذ قضت هذه الهجرة على أنواع الشرك والكفر ولم يترك الطوفان إلا من آمن وركب مع نوح في سفينته، وهجرة نبي الله إبراهيم حينما هاجر من بلده بابل إلي مكة مع زوجته هاجر وابنه إسماعيل حيث قال الله سبحانه وتعالى( إني مهاجر إلي ربي إنه هو العزيز الحكيم) (سورة العنكبوت، الآية: 26)، وتأتي هجرة خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه واله وسلم إذ هاجر بأمر من الله تعالى، وعليه فان الهجرة كانت أمرا في القرآن الكريم والأحاديث الواردة عن النبي صلي الله عليه وآله وسلم(باشا، 1985).

**المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية**

**أولا- تعريف الهجرة:**

تعرف الهجرة بأنها (عملية انتقال السكان من وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى). أو هي أن يترك شخص أو جماعة مكان إقامته لينتقل إلى العيش في مكان آخر وذلك بغية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر، كما تعني الهجرة بأنها عملية انتقال الفرد من منطقة معينة تسمى المكان الأصلي إلى منطقة أخرى تسمى مكان الوصول بشرط أن تشمل عملية الانتقال علي اجتياز

الحدود الإدارية بين المنطقتين وعلى الإقامة في المكان الذي انتقل إليه الفرد لفترة معينة وعرفه البعض بأنه (الفعل لذي يتم بمقتضاه تغيير مكان الإنسان من موطنه إلى مكان آخر قادرا على الحصول فيه على اَلعمل والوظائف التي قد لا يستطيع القيام بها في مكانه الأصلي لأسباب مثل صعوبة الحياة وانعدام الأمن التي يسعى ذلك الإنسان إلي تحسينها بغية التغلب علي قسوة المعيشة وصعوبة العيش الذي يدفعه للهجرة إلي مكان آخر(محمد و عبد الكريم، 2008).

وتعرف الهجرة حسب تعريف اَلامم المتحدة بأنها (عملية انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصاحبة تغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة.

**فالهجرة أذن هي** عملية انتقال أو تغيير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك، وتكاد تتفق معظم الدراسات المتخصصة في دراسة الهجرة على أن الهجرة هي نوع من أنواع التحرك السكاني.(فياض، 1992)

**1-التعريف اللغوي للهجرة:**

لغة: اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، فجاء في لسان العرب على أن الهجر ضد الوصل (هجرت الشيء هجرا أي تركته وأغفلنه ) والهجرة هي النزوح من ارض إلى اخري، وأصل المهاجرة عند العرب خروج الفرد من باديته إلى المدن فلم يكن قديما يعرفون الأوطان بالحدود السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني عدم وجود مفهوم للوطن، فقد كان هذا الأخير يعني عندهم محل الإنسان أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته يهاجر، مهاجرة، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يقدمون

إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما(درهوبي، 2016).

كما تعرف الهجرة في الشريعة على أنها الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام، وهي واجبة على كل من لا يستطيع أن يأمن على نفسه أو ماله أو لاستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه خبث ورد اللفظ في عدة مواطن من القرآن الكريم في قوله تعالى (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة) كما أوحى الله عز وجل إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة.

**2-التعريف الاصطلاحي للهجرة:**

الهجرة في الاصطلاح بأنها من أكثر المفاهيم تداولا في الفترة الأخيرة، فقد تعدّدت التعريفات واختلفت المفاهيم بسبب تباين أسبابها والخلفيات التي يتم فيها التعامل مع هذا المفهوم ويعود ذلك وبشكل رئيسي إلى عاملي الفترة والمسافة، حيث تتراوح فترة الانتقال من أقصر فترة وهي اليوم أو الشهر إلى سنوات طويلة، ووفق لما تم ذكره سنعرض جملة من التعريفات، حيث عرّف فقهاء القانون الدولي الهجرة (بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى) ومن هذا التعريف نجد أن فقاء القانون الدولي قد اعتدوا بنيّة المهاجر، وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعد ذلك من وجهة نظر الفقه هجرة، كما أن هناك تعريفا آخر يرى بأنها ( هي انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة)(عفيفي، 1995).

ومن هنا يمكن القول بأن التشريع والفقه قد أقرّ للفرد الحق في الهجرة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان وهي حرية التنقل، حيث يرى الفقه بأن الإنسان ولد حرا دون قيود وعليه فلا ينبغي أن توضع أمامه العراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر سواء كان داخل دولته أو خارج حدودها.(بسيوني، 2002).

### 3- تعريف الهجرة غير الشرعية:

تناولنا في سردنا السابق تحليلا مفصلا لمفهوم الهجرة في حد ذاتها قبل ان نذهب للتصنيف، حيث كانت ميسّرة وغير خاضعة للقيود ولا الحدود ولم تخالف الاعراف والاديان، ولكن بقيام الدولة القومية وترسيم الحدود اصبحت حركة الانسان مقيّدة وفق أطر وشروط لم تكن مألوفة لدى الناس في سابق الزمن، حيث أصبح انتقال الفرد من دولة الى اخرى يتم عن طريق موافقة الدولة المستقبلة له، ووفق إجراءات يجب عليه القيام بها حتى تصبح إقامته فيها قانونية وشرعية، واذا خالف ذلك ودخل بطريقة اخرى مثل التسلّل او عن طرق التهريب فيصبح غير شرعي وتجاوز لقوانين وشروط الدولة الحديثة وعليه فإننا في هذا المبحث سوف نتناول معنى الهجرة غير الشرعية ، وآثارها السلبية على الدول، وفي هذه الدراسة سوف نتناول دولة ليبيا كدولة من الدول التي تعاني من آثار هذه المشكلة واصبحت من المشاكل التي تهدد الأمن القومي الليبي.

ومن هنا يُعرف مصطلح الهجرة عامة بأنه ظاهرة جغرافية ديناميكية في تنقّل الناس لتغيير مكان الاستقرار العادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان، وهذا التعريف يشمل الهجرة الشرعية وغير الشرعية. اما **الهجرة الغير شرعية** فتعرّف اصطلاحا بأنها عملية اجتياز للحدود، وبدون موافقة سلطات الدولة التي عبر اليها المهاجر، او عدم توفّر الشروط القانونية التي تسمح للمهاجر بالدخول، حيث أن في هذه الحالة يكون خروج الفرد من دولته الأصلية إلى الدولة الأخرى بطريقة غير شرعية، وبالتالي يُطلق عليه مهاجر الغير شرعي.

كما عرّفتها منظمة العمل الدولية الهجرة غير الشرعية بأنها هي التي يكو ن غيها المهاجر مخالف للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، او

الاشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية، وخلسة عن الرقابة المفروضة.(عياش، 2012)

**المطلب الثاني: مزايا وعيوب الهجرة غير الشرعية**

**أولا: منافع الهجرة على المستوى الاقتصادي والسياسي**

إن موضوع الهجرة يحمل في ثناياه الكثير من المخاطر والمفاجآت التي قد لا يتوقعها المهاجر سواء كانت تلك المفاجآت سلبية أو إيجابية، ولكن في عمومه هو قرار تم اتخاذه من قبل المهاجر، ووضع فيه نصب عينيه كل الاحتمالات، فالجانب الايجابي في عملية الهجرة هي سلامة الوصول وتأمين سبل العيش والتكيّف مع الوضع الجديد، فإذا كان المهاجر قادر على العمل ويجيد مهنة معينّة سوف يتم توظيفه في سوق العمل وبالتالي، مع مرور الزمن سوف تتغيّر حالته الاقتصادية وينعم بالحياة الكريمة ويتحصل على كل يتطلّبه، وربما يدفعه ذلك إلى طلب الجنسية والبقاء في الدولة المستقبلة له بعيدا عن أهله ووطنه، وهذا الاغتراب سوف يفقده الكثير من الجوانب الأخرى كالرابطة واللغة والهوية وأحيانا الدين بقدر ما أسعدته الهجرة في تحسين وضعه المادي، إما الأشخاص المهاجرين وهم يحملون مؤهلات عالية سوف تفتح لهم آفاق العلم والمعرفة والمشاركة السياسية في الدول التي تتحلّى بالديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان وقدرته على القيادة الإدارية والسياسية، وبالتالي فإن للهجرة جوانب إيجابية تضمن للمهاجر الناجح أن يبدأ حياة جديدة مفعمة بالتفاؤل والحيوية والنشاط يسودها الأمن والرخاء والراحة والطمأنينة، بعيدة عن الخوف والجوع والفقر والبؤس.

وعليه عندما تكون الهجرة الى مكان آمن تتوفر فيه سبل العيش بطريقة مشروعة سوف تفتح المجال امام المهاجر في بناء حياة جديدة تكون أفضل من سابقتها في وطنه.

**ثانيا منافع الهجرة على المستوى الاجتماعي والثقافي:**

مثلما كان للهجرة منافع اقتصادية وسياسية فلها ايضا منافع ومكاسب اجتماعية وثقافية أيضا، حيث أن المهاجر الذي يستطيع الحصول على عمل وعلى إقامة، ويستطيع أن يتزوج ويُنشي أسرة، ويقيم علاقات اجتماعية جديدة داخل الدولة التي يقيم فيها ويصبح فاعلا في المحيط الذي يقيم فيه حيث ان الكثير من المهاجرين استطاعوا ان يعيدوا بناء حياتهم من جديد في ظروف افضل من الظروف التي كانوا يعانون منها في وطنهم الاصلي، كما ان الكثير من المهاجرين فضّل البقاء في دول المهجر على وطنه لما تحقّق له من مكاسب مادية ومعنوية لم تكن متاحة له في السابق، اما على المستوى الثقافي فقد تمكّن الكثير من المهاجري الى الدول الغربية في ممارسة هوايتهم ومكنته من الوصول الى مراكز مرموقة وعادت عليهم بالأموال الكثيرة، كالرياضة والغناء والمهن واصبحوا مشاهير في دول المهجر، وبالتالي فإن للهجرة جوانب إيجابية تتغير معها حياة الكثير من المهاجرين عندما تكون مبينة على أسس صحيحة وسليمة بعيدة عن المخاطرة والمغامرة التي غالبا ما تنتهي بالموت او البقاء في السجن.(السراني، 2012).

**ثالثا: عيوب ومخاطر الهجرة الغير شرعية**

مثلما للهجرة مزايا ومنافع إيجابية فهي كذلك لها عيوب واثار سلبية قد تؤدي بحياة الإنسان وخاصة إذا ما كانت هذه العملية مدروسة ومخطط لها وبطرق سليمة ووفق إجراءات قانونية تمنح المهاجر حق الاقامة والعمل والتنقّل وتضمن له الحياة الآمنة والمستقرة، اما اذا أتبع المهاجر طرق غير مشروعة وغير قانونية سوف ينعكس ذلك على حياته، حيث أن اغلب الهاجرين الغير شرعيين يموتون إما في الصحراء لنفاذ الماء والغذاء او في عرض البحر دون تحقيق مقاصدهم التي دفعوا حياتهم من

أجلها، وعليه يمكن القول بأن للهجرة مجموعة من العيوب يمكن ان نلخصها في النقاط التالية:-

1- الهجرة الغير مدروسة وتكون بطرق غير شرعية غالبا ما تنتهي بموت الانسان اما في اعماق الصحراء او في عرض البحر.

2- الهجرة الغير شرعية تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجرائم وممارسة سلوك غير سوي من اجل الحصول على حاجاته.

3- الهجرة الغير مضمونة الوصول والمقصد غاليا ما تدفع بالمهاجر الى الانضمام الى عصابات اجرامية وارهابية تعمل على الحصول على المال بطرق غير قانونية.

4- الهجرة الغير شرعية محفوفة بالمخاطر ولا تضمن للمهاجر سلامة الوصول، كما انها تعرضه للنهب والابتزاز وربما تفقده حياته(عبدو، 2006)

**المبحث الثاني: الأسباب والعوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية على ليبيا**

لقد كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي العامل الأساسي لدفع المهاجر للهجرة وهذا ما اجمع عليه كثير من الباحثين في مجال الهجرة الغير شرعية، غير أن هناك مجموعة من العوامل والمحفّزات الاخرى التي دفعت بالعديد من المهاجرين الغير شرعيين في الدخول الى ليبيا بطريقة غير شرعية، ولعل الحالة التي تمر بها ليبيا في عدم استقرارها السياسي وما صاحبها من فوضى وتفكّك لمؤسساتها السياسية والامنية أسهم كثيرا في دفع المهاجرين بالدخول إلى ليبيا واتاح الفرصة لعصابات تهريب البشر لمضاعفة عملهم عبر حدود ليبيا الجنوبية والغربية في ظل عدم وجود رقابة ومتابعة أمنة، الأمر الذي سمح بدخول الالاف المهاجرين وتكدسهم في مراكز الايواء والتهريب، وعليه يمكن القول بأن الجانب السياسي والأمني كانا سببا جوهريا في تضاعف اعداد الهجرة الغير شرعية في ليبيا، كما ان هناك

مجموعة من العوامل الاخرى التي أسهمت وساعدت المهاجرين في الدخول إلى ليبيا بطريقة غير قانونية، وسوف نستعرض في هذا المبحث تلك الاسباب والعوامل.(الحوات، 2007)

**المطلب الأول: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية على ليبيا**

إن الهجرة فعل يقوم به الإنسان مجبرا لأسباب خاصة تدفعه اليها فهي ليست عبثية، وانما تهدف الى تحسين مستوى العيش والبحث عن الامن والاستقرار والحياة الكريمة. ويمكن تلخيص اسباب الهجرة الغير شرعية في النقاط التالية:

**أولا: أسباب سياسية**

إن تدنّي مستوى المشاركة السياسية للفرد داخل وطنه واحتكار تولّي الوظائف القيادية والإدارية على شرائح معينة داخل الدولة نتيجة للتمييز والدكتاتورية تعد من أهم الأسباب التي تدفع بالكثير من الافراد للهجرة خارج اوطانهم، وخاصة اذا ما عرفنا بأن الكثير من النظم السياسية العربية والأسيوية تضيّق الخناق على الافراد في تحقيق طموحاتهم السياسية، وتمارس عليهم عملية الاضطهاد السياسي، مما يدفع بهؤلاء إلى الهجرة إلى دول ومجتمعات تؤمن بتكافؤ الفرص، وتحقق لهم طموحاتهم السياسية وقد نجح الكثير من هؤلاء المهاجرين في العديد من الدول الغربية في تولّي وظائف سياسية وقيادية مرموقة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر عميد بلدية لندن في المملكة البريطانية من أصل باكستاني، ومنهم من تولى رئاسة دول في دول امريكا اللاتينية.(شلبي، 2006).

**ثانيا: اسباب اقتصادية**

إن تدنّي مستوى الحياة وعدم حصول الافراد على دخل يضمن لهم الحياة الكريمة والعيش في رفاهية ينعكس ذلك على أوضاعهم في بلدهم، ويصبح عاملا محفّزا نحو

التفكير في الهجرة للبحث عن بدائل اخرى تكون أفضل وتحقق طموحاتهم، حيث ان الهجرة هي الحل الامثل من وجهة نظرهم لذلك يتطلّع المهاجر إلى الهجرة لبلد أخرى تراعي حالته وتوفر له سبل العمل المناسب الذي يضمن له الحياة توفير سبل وسد كل احتياجاته بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة حين يصبح بلده غير قادر على توفير الحياة الكريمة له ولإفراد أسرته.(الامام، 2011).

**ثالثا: اسباب اجتماعية**

إن طبيعة العوامل الاجتماعية وأسلوب وأنماط الحياة تبرز عدم التكييف مع الواقع الذي يعيش فيه أغلب المهاجرين، ولذلك تشير التقديرات على أن ظهور ظاهرة البطالة والفقر لدى اغلب الدول النامية يعد السبب الرئيسي في ظاهرة الهجرة، ومع مرور الزمن وارتفاع الفجوة بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي أصبحت عاملا من عوامل الطرد، وعملية الطرد هذه ستجعل من هؤلاء العمال يفكرون في البحث عن عمل أخر، فالبعض قد يبحث عن العمل في بلده، والبعض الاخر نتيجة لعدم توفر فرص العمل وشدة القهر الاجتماعي يجعل منه يفكر في البحث عن عمل خارج وطنه، مما يؤدي إلي هجرته بطريقة غير شرعية.

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية على ليبيا**

**أولا- الانقسام السياسي:**

إن حالة الانقسام السياسي التي تعيشها ليبيا في وقتها الحاضر في ظل وجود اجسام سياسية متعدّدة أسهمت بشكل كبير في خلق فوضى سياسية وأمنية تمثلت في تعدّد وتنوّع المؤسسات العسكرية والامنية الجهوية، الامر الذي انعكس سلبا على عمل وكفاءة هذه المؤسسات وصلاحياتها وولائها وهذا بدوره يقودنا إلى أن حالة الانقسام السياسي كانت عاملا ودافعا لعصابات التهريب والاتجار بالبشر بأن تعمل داخل

ليبيا بحرية تامة، مستغلة الظروف السياسية وحالة الفوضى وعدم الاستقرار وعليه يمكن القول بأن عدم قيام دولة تحت قيادة سياسية واحدة وجسم سياسي واحد ومؤسسة امنية وعسكرية واحدة سوف يخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والذي بدوره سوف يسمح لكل العصابات التي تمتهن تجارة البشر وتجار المخدرات والسلاح والسطو والسرقة للعمل بحرية داخل ليبيا نتيجة الفوضى السياسية والانقسام السياسي.(صايش، 2018)

**ثانيا- ضعف دور الأجهزة الأمنية والعسكرية:**

إن ما حصل في ليبيا بعد ثورة السابع عشر من فبراير 2011م وما تبعه من انهيار للدولة ومؤسساتها المختلفة بما في ذلك المؤسسة الامنية والعسكرية، كان سببا رئيسا في تزايد اعداد الهجرة الغير شرعية على ليبيا، حيث ان غياب هاتين المؤسستين عن العمل وترك المنافذ والحدود البرية والبحرية دون رقابة، سمح لكثير من العصابات الاجرامية التي تمتهن تجارة وتهريب البشر الحرية في تجاوز واختراق الحدود والتنقّل بحرية، وبالتالي تم دخول اعداد كبيرة تصل الى مئات الالاف عبر الحدود الجنوبية ( سبها- اوباري- عات- القطرون- الكفرة) من دول ( مالي- تشاد – النيجر- السودان) وكذلك من الحدود الجنوبية الغربية ( تونس – الجزائر – المغرب ) عبر الصحراء من دول الغرب الأفريقي (نيجيريا –الكمرون – بوركينا فاسو ) وصولا الى غدامس، حيث يتم نقلهم تحت حماية تشكيلات مسلحة وتجميع المهاجرين في نقاط معينة، ومن ثم نقلهم عن طريق البر الى اماكن تجمّع في مدن الساحل ( طرابلس- الزاوية- صبرا ته- زواره) ومنها يتم تهريبهم عن طريق قوارب الموت الى اوروبا.(عمر، 2008، صفحة 33).

**ثالثا– ضعف الرقابة على الحدود البرية والبحرية:**

تعد مشكلة طول الحدود الليبية مع دول الجوار العربي والافريقي من المشاكل الاخرى التي تضاف الى المشاكل التي تساعد على الهجرة الغير شرعية الى ليبيا، حيث تشترك ليبيا مع دول السودان وتشاد ومالي والنيجر بشريط حدودي يتجاوز (4000)كم، مما يصعب على الدولة مراقبته وضبطه في ظل الظروف الحالية، وفي ظل ضعف دور الاجهزة المختصة بحماية الحدود، ناهيك عن ظروف أخرى تتعلق باستغلال الحدود للكسب المادي في تهريب البشر والوقود والسلاح التي تشترك فيها عصابات من الداخل والخارج، افسحت المجال لعصابات الهجرة الغير شرعية بالتنقّل داخل الحدود دون ردع او ملاحقة، وبالتالي فإن مشكلة مراقبة الحدود واتساع الرقعة الجغرافية للدولة الليبية تعد من العوامل المشجعة والمحفّزة على الهجرة الغيرة شرعية.

**رابعا– انتشار الجريمة المنظّمة:**

إن ظاهرة انتشار العصابات المنظمة في ليبيا، واتساع دوائر نشاطها الإجرامي، أسهم وبشكل مباشر في تزايد أعداد الهجرة غير الشرعية، حيث أن حالة الفراغ الأمني وعدم ملاحقة المجرمين وتجار البشر في ليبيا أدى الى خلق حالة من الفوضى الامنية، وسمح للمهربين بمزاولة التهريب في مجالات عدة كتهريب البشر والوقود والسلاح والمحذرات والبضائع، ونظرا لطول امد الازمة الليبية وحالة الصراع السياسي المستمر، أدى الى ظهور عصابات منظمة تحت حماية تشكيلات مسلحة تمارس الجريمة المنظمة، والتي تعد الهجرة غير الشرعية احد اعمالها لما تدره من اموال على تلك العصابات ومن يقوم بحمايتهم داخل الدولة.(ختو, فايزة، 2011).

**المبحث الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي في ليبيا**

لقد تغيّر المفهوم التقليدي لأمن الدولة والذي كان مرتبطا بحماية الحدود في العصور

الوسطى، ليصبح محكوما بعاملي الجغرافيا (المكان) وهو الموقع، وعامل التاريخ( الزمان) وهو الحدث، فالأمن القومي ليس حماية حدود الدولة وسلامة أراضيها فقط، وإنما يدخل في طبيعة الاستقرار السياسي محكوما بأبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية لعا تأثير على المجتمع وعلى تركيبته ونسيجه الاجتماعي، لذلك أصبحت قضية الأمن متشابكة تتطلّب مجموعة من العوامل لتحقق السلامة الوطنية والاستقرار الكامل، كما أن الاستقرار يختلف عن السكون حيث أن الاستقرار إذا ما تعرض للمخاطر من الداخل والخارج فإنه يهدّد حالة السكون، وخاصة ونحن نعيش اليوم في عالم لم يعد منعزلا عن بعضه في ظل العولمة والثورة المعرفية والتقنية، وبالتالي يصبح التأثير في الدول وفيما بينها امراً وارداً رغم الحرص وتوفّر الإمكانيات لدى الدول المستقرة والمتقدّمة كالولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي، ولكن ذلك لم يمنع من تدفّق المهاجرين إليهم، غير أن الحال في ليبيا ووضع الهجرة الغير شرعية يختلف تماما عن كثير من الدول نتيجة الارتفاع الملحوظ في إعداد المهاجرين عبر ليبيا، والذي أصبح يشكل خطورة على أمنها القومي ونسيجها الاجتماعي، ويترك أثاره على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي,(الشيخ، 2015، الصفحات 13-14).

**المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى السياسي في ليبيا:**

إن الارتفاع الملحوظ في تزايد اعداد الهجرة الغير شرعية الى ليبيا اثر وبشكل مباشر في حالة عدم الاستقرار السياسي، حيث شكّل ذلك عبئا على صانع القرار السياسي، وفي علاقة الدولة الليبية مع دول الجوار الاوروبي (ايطاليا- اليونان- مالطا) نتيجة تدفّق المهاجرين الغير شرعيين إليهم بإعداد كبيرة قادمة من السواحل الليبية عبر قوارب الموت وعصابات التهريب، مما كلّف دول الاتحاد الاوروبي رصد ميزانيات

اضافية وتوفير اماكن إيواء كثيرة، نتيجة عدم قدرة الدولة الليبية في التعاطي مع أزمة المهاجرين، وفي خلق بدائل ووسائل ناجعة تسهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة وانتقالها الى دول اوروبا عبر اراضيها، وهذا يقودنا الى القول بأن آثار الهجرة على المستوى السياسي تتلخص في الآتي:

**1- إطالة أمد الأزمة واختراق سيادة الدولة الليبية:** -حيث شكّلت التدخلات الخارجية المرتبطة بالهجرة الغير شرعية اختراقا لسيادة الدولة الليبية، حيث أدت هذه التدخلات تدويل القضية الليبية ومصادرة القرار السياسي من ايدي صانع القرار السياسي الليبي، مما يكرس دور التدخل الاجنبي في الشأن الداخلي الليبي، ويقلّل من دور السلطة السياسية القائمة في ليبيا.

**2-إنتشار الفوضى وعدم الاستقرار:**- لقد أدت الهجرة الغير شرعية في ليبيا الى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي بدوها لا ترتكز على القوة العسكرية والامنية بقدر ما ترتكز على جملة من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة هذه الأزمة والحد من انتشارها داخل المجتمع الليبي، حيث ان استقرار النظام السياسي في ليبيا مرتبط بمدى قدرته في التعاطي مع مثل هذه الازمات، سواء كانت تلك الازمات بفعل البيئة الداخلية اي المجتمع، او ناتجة عن البيئة الخارجية، خارج حدود الدولة مما يعكس المطالب والتهديدات للنظام الليبي.

**3- الافكار المتطرّفة لدى المهاجرين:**- لقد شكلت الافكار الدينية المتطرفة لدى أغلب المهاجرين مشكلة امنية وسياسية كبيرة للدولة الليبية، حيث عانت ليبيا فترة طويلة وفي مراحل متتالية من الفكر القاعدي والداعشي، حيث تعرضت مدن (بنغازي- درنة) في المنطقة الشرقية لسطوة تنظيم أنصار الشريعة وأدى ذلك لمقتل

السفير الامريكي في بنغازي والى مواجهة مسلحة دامت ثلاثة سنوات انتهت بهزيمة هذا التنظيم وخروجه من المنطقة الشرقية عام 2014 ميلادي، كما تعرضت مدينة سرت الليبية الى سطوة تنظيم الشريعة، حيث أستطاع هذا التنظيم من السيطرة على المدينة قرابة العامين ، وتم تفكيكه بعد مواجهات مسلحة وحرب استنزفت القوات المسلحة الليبية ، وكان هذا التنظيم يضم عدد كبير من المهاجرين الغير شرعيين ومن جنسيات مختلفة يحملون افكار متطرفة كادت ان تودي بشريحة كبيرة من المجتمع الليبي.(زيان، 2020).

**4- عدم قدرة الدولة على إيواء المهاجرين:-** تعاني مراكز الإيواء في ليبيا من قلة الامكانيات، ويتمثّل ذلك في مراكز إيواء المهاجرين وفي توفير الأطقم الطبية والعلاج لهم، حيث أثبتت التقارير الواردة عن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا أن أغلب المهاجرين يعانون من امراض مزمنة يصعب علاجها في ليبيا، كما أن الاعداد الكبيرة من المهاجرين ارهقت الدولة وأجهزتها المختلفة في توفير المتطلبات اللازمة للإعاشة والإيواء، نتيجة الاعداد الكبيرة الغير متوقّع دخولها الى ليبيا في مرحلة صعبة تمر بها الدولة الليبية.

**5- عدم قدرة الدولة على تأمين الحدود والمنافذ:** - حيث استعانت ليبيا بفرق امنية متخصصة في المراقبة والرصد من دولة (ايطاليا- تركيا- فرنسا) للحد من تدفّق الهجرة الغير شرعية وعن طرق الطيران المسيّر، غير إن تلك الخطط لم تحد من دخول المهاجرين الى ليبيا، نتيجة المساحة الجغرافية الكبيرة التي تتمتع بها ليبيا، كما أن تجار البشر يسلكون طرق وممرات غالبا ما تكون بعيدة عن الرصد والمراقبة وخاصة في الحدود الجنوبية مع دول (مالي وتشاد والنيجر).(زيدان، 2020).

**المطلب الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الأمني في ليبيا**

تعرضت ليبيا بعد احدث التغيير في فبراير عام 2011 ميلادي لعدة خروقات أمنية طالت قادة ومسئولين وساسة ونواب، نتيجة الضعف الذي تعاني منه اغلب المؤسسات الامنية والعسكرية في ليبيا، وأثر ذلك سلبا على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن اغلب التشكيلات المسلحة في ليبيا لا تنضوي تحت مظلة المؤسسة العسكرية، وكذلك الحال في باقي المؤسسات الشرطية والامنية نتيجة الانقسام السياسي الحاد وعدم قيام الدولة بمعناها الحقيقي، الامر الذي فتح الباب على مصرعيه امام كل العصابات الاجرامية التي تمتهن تجارة البشر ونقل المهاجرين أن تجد في دولة ليبيا البيئة الخصبة للعمل والتنقل، نتيجة اتساع مساحة الدولة والحدود المشتركة مع العديد من الدول الافريقية الفقيرة، وبمكن حصر ذلك في الأسباب التالية؛-

**1-المساحة الجغرافية:-** لقد شكلت مساحة ليبيا الشاسعة والمترامية الاطراف وحدودها المتباعدة عبئا امنيا كبيرا على مؤسساتها الامنية الهشّة، حبث أن الصحراء تحتل ثلثي مساحة ليبيا التي تبلغ حوالي ( مليون وخمسمائة الف كيلو متر) وبساحل يمتد لحوالي (1900) كم، الامر الذي جعل من إمكانية المراقبة والرصد والتتبّع صعبة، كما أن الحدود المشتركة مع تونس والجزائر ومصر والسودان وتشاد والنيجر ومالي اسهم بشكل مباشر في تزايد اعداد الهجرة الغير شرعية، وفي تردي الاوضاع الامنية الامر الذي القى بظلاله على الحالة الامنية التي تعيشها الدولة الليبية.(الذويبي، 2018).

**2- السواحل الليبية:-** لقد شكّل طول السواحل في ليبيا تحديا امنيا اخر يضاف الى التحديات القائمة، حيث أن طول السواحل الليبية يبلغ حوالي (1900)كم، الامر

الذي جعل من امكانية مراقبة السواحل الليبية في غاية الصعوبة نظرا لقلة الامكانيات وعدم وجود الكوادر المدربة والمؤهلة التي تستطيع حماية السواحل والحد من عمليات تهريب البشر، حيث أن خفر السواحل الليبي يعاني من قلة الامكانات ونقص الخبرات مما فاقم من مشكلة الهجرة عبر قوارب الموت الى دول اوروبا وأنعكس ذلك على توتر في العلاقات السياسية بين ليبيا ودول الجوار الأوروبي.

**3- انتشار الجريمة المنظمة:** -اسهمت الهجرة غير الشرعية في ليبيا في انتشار الجريمة المنظمة حيث ارتبطت بالإرهاب وجرائم الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، وتهريب السلاح، ودخول المهاجرين الغير شرعيين في كثير من النزاعات المسلحة بسبب الجرائم الاقتصادية وغسل الاموال، والسطو المسلح، وجرائم الدعارة والتزوير، وانتشار ظاهرة التسوّل والسرقة.

**4-جرائم الفوضى والانتهاكات:**-إن تزايد اعداد المهاجرين الغير شرعيين في ليبيا وعدم قدرة الدولة على توفير اماكن الإيواء والحماية، اسهم بشكل او اخر في انتشار الفوضى وفي ارتكاب العديد من الانتهاكات في حقهم وممارسة العنف والسطو والسرقة من قبل المهرّبين وتجار البشر، حيث نشرت منظمة الامم المتحدة عدة تقارير عن حالة المهاجرين في ليبيا تفيد بممارسة العنف والسطو ضدهم الأمر الذي انعكس على تردي اوضاع المهاجرين وموت الكثير منهم ، حيث كانت هذه الانتهاكات بعيدة عن اجهزة الدولة الرسمية، وبالتالي شكلت تحديا امنيا يُضاف الى التحديات السابقة وادى الى انتشار الفوضى وانتهاك حقوق الانسان.(خضر، 2016).

**المطلب الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.**

لقد كان لتدفّق الهجرة غير الشرعية على ليبيا اثرا بالغ الخطورة على الاقتصاد الليبي، حيث تسبب ذلك في ارتفاع الاسعار ونقص وشح كثير من المواد مما انعكس سلبا على تدنّي مستوى المعيشة لدى شريحة كبيرة من المجتمع الليبي، نتيجة عدم قدرة الدولة في إدارة هذه الازمة، وما خلفته من تبعات سلبية خانقة كادت ان تهوي بالاقتصاد الليبي وتضع الدولة امام خيارات صعبة من أجل المحافظة على كينونتها، ويمكن لنا أن نوجز ها في الاتي: –

**1– تراجع قيمة الدينار الليبي امام العملات الأخرى** الطلب المتزايد على العملة الصعبة في السوق الليبي الموازي من قبل المهاجرين غير الشرعيين ادى الى ارتفاع سعر العملة الاجنبية ووصلت الى اسعار غير مسبوقة مقارنة بسنوات ماضية حيث تخطى سعر الدولار الواحد ثمانية دنانير ( 2016 – 2024) مقارنة بالعام (2013)م عندما كان سعر الدولار (1.25) وهذا بدوره ادى الى ارتفاع فاتورة المواد الاستهلاكية للمواطن، حيث ارتفعت معه الاسعار ووصلت الى مستويات عالية، كما ان ليبيا تعتمد على مورد واحد وهو النفط وعائدته في كل احتياجاتها الاساسية وفي مرتبات مواطنيها، الامر الذي ارهق وضع الاقتصاد في ليبيا.(النقبي، 2013).

**2– قفل الموانئ النفطية:** – أدى قفل الموانئ النفطية في ليبيا نتيجة الصراع السياسي الى تقلّص مستوى عائدات النفط من العملة الصعبة، وبالتالي تم ذهب المصرف المركزي الى اتخاذ سياسة مالية حدّد بموجبها قيمة حصول الافراد على العملة الصعبة نتيجة تدني الاحتياطيات النقدية اللازمة، حيث ساعد ذلك في ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي وزيادة الطلب على العملة الصعبة، مصحوبا

بارتفاع مماثل لأسعار المواد الأساسية.

**4-التدخّل الخارجي في إدارة الاقتصاد الليبي:** -لقد أدى نقص السيولة في المصارف التجارية وغياب العملة الصعبة عنها إلى حالة من الركود الاقتصادي مع الزيادة الملحوظة والغير مسبوقة في الأسعار والخدمات، مع عدم قدرة الدولة على الإيفاء بمستحقات مواطنيها، الأمر الذي فسح المجال لتدخل إطراف خارجية في إدارة الاقتصاد الليبي وفق سياسات وشروط تخدم مصالحها الاقتصادية مما انعكس على تدهور الوضع الاقتصادي،(عدلي، 2020).

**المبحث الثالث: الجهود الليبية المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية**

**المطلب الأول: اتخاذ إجراءات قانونية**

سعت الدولة الليبية بكل ما تملك من إمكانيات متاحة على الحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية في ظل الظروف التي تعيشها الدولة، آخذة في الاعتبار كالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بينها وبين مجموعة الدول الاوروبية ( 5+5 ) والتي تنص على منع تسلّل المهاجرين الى اوروبا رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها، حيث وضعت شروطا لدخول الاجانب اليها، تستهدف تنظم دخول وإقامة غير الليبيين ومنها:

1- أن يتم الدخول الى ليبيا وفق القوانين المعمول بها في كل دول العالم، ووفق إجراءات قانونية متمثلة في تأشيرة الدخول.

2- ان يتم الدخول وفق جواز سفر ساري المفعول.

3- تحديد هدف الزيارة (دراسة- عمل - زيارة).

4- ان يكون الزائر خاليا من الامراض المعدية والمتوطنة.

5- الا يتجاوز الزائر المدة المسموح له بالإقامة في ليبيا، وذلك وفق طبيعة الزيارة.

حيث تناول القانون رقم (19) الخاص بالهجرة الغير شرعية في مادته (1-12) تنظيم دخول وخروج الاجانب، واحكام الهجرة الغير شرعية، حيث نصت المادة (1) على أن: يُعتبر مهاجر غير شرعي كل من دخل الى ليبيا او اقام فيها دون تصريح بالإقامة من الجهات المختصة بقصد الاستقرار او العبور الى دولة اخرى.(احمد، 2009)

كما نصت المادة (2) على عقوبات قاسية ضد كل من يعمل او يساعد على في الحالات الآتية:

1- إدخال المهاجرين الغير شرعيين او إخراجهم منها بأي وسيلة.

2- نقل او تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم فيها.

3- إيواء المهاجرين غير الشرعيين او إخراجهم، او إخفاء معلومات تتعلق ببقائهم في البلاد أو خروجهم منها.

4- إعداد وثائق سفر او هوية مزوّرة للمعاجرين غير الشرعيين او توفيرها لهم، او حيازتهم لها.

5-تنظيم او مساعدة او توجيه اشخاص اخين للقيام باي فعل من الافعال المنصوص عليها بالفقرة السابقة.

في حين نصت المادة (3) من القانون رقم (19) على غرامة مالية لا تقل عن ألف دينار ولأتزيد عن ثلاثة الالاف دينار لكل من شغّل مهاجر غير شرعي.

كما نصت المادة (4) من ذات القانون على عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسة الالاف دينار ولا تزيد عن عشرة الالاف دينار لكل من ثبت انتمائه لعصابة تهريب المهاجرين، وتكون العقوبة مدة لا تقل عن خمس سنوات

وغرامة لا تقل عن خمسة عشر الف دينار لمن ثبت قيامه بتهريب المهاجرين.(المشيرقي، 2014).

وعليه يمكن القول بأن المشرّع الليبي وضع القوانين والعقوبات الرادعة لكل من يمتهن تجارة البشر او يساعد المهاجرين غير الشرعيين من الدخول الى البلاد، ولكن نتيجة للظروف الحالية التي تمر بها ليبيا، اوجدت حالة من الفوضى والانقسام السياسي مما اسهم في عدم وجود اجهزة ومؤسسات فعالة تحت مسمى ومؤسسة واحدة يكون بمقدورها الحد من تنامي هذه الازمة من خلال أليات عمل ناجعة تضمن حماية الحدود وكل المنافذ البرية والبحرية وتحقق الاستقرار المنشود.

**المطلب الثاني: تفعيل دور الأجهزة الأمنية**

رغم الظروف التي تعصف بالعملية السياسية في ليبيا وحالة الانقسام السياسي والأمني إلا أن هناك محاولات جادة وحثيثة لإعادة بناء الوحدات الخاصة بحماية الحدود، وقد أنشأت الحكومة الليبية جهاز حرس الحدود والمنشئات النفطية، حيث يعمل هذا الجهاز على تأمين الحدود والمنشآت والحقول النفطية، وقدمت الحكومة الكثير من التسهيلات لإدارة هذا الجهاز متمثلة في آليات ومعدات ووسائل اتصال من القيام بدور اكثر فاعلية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما ساعدت الحكومة الايطالية غي تدريب بعض عناصر هذا الجهاز على استخدام التقنية الحديثة في عمليات الرصد والتتبّع للمهاجرين من أجل العمل بكفاءة ومهنية.(العلام، 2012).

**المطلب الثالث: مراقبة الحدود**

اتخذت الدولة الليبية خطوات جادة نحو مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر حدودها البرية التي تتجاوز 4000 كم مع الدول العربية ودول الطوق الإفريقي، حيث قامت

بتفعيل نقاط التفتيش والمتابعة، وأنشأت العديد من البوابات عن طريق جهاز حرس الحدود، مستخدمة وسائل وألات متطورة كالطيران المسيّر وتقنية الاقمار الصناعية والمناظير الليلية، للحد من عمليات الاختراق والتسلّل لعناصر الهجرة غير الشرعية.

**نتائج الدراسة:**

من خلال ما تم سرده خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أكدت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية تنشى بفعل ظروف سياسية كالصراعات والحروب الأهلية او بفعل ظروف اقتصادية كالفقر والجوع وعدم توفّر سبل العيش.

2- وضحت الدراسة غياب دور الدولة الحقيقي وعدم قدرتها في إدارة مؤسساتها وأجهزتها أحد أهم الأسباب في ظهور كل الظواهر السلبية كالهجرة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر والعنف والسطو المسلح والقتل.

3- كشفت الدراسة أن حالة الانقسام السياسي والصراع على السلطة والحدود الجغرافية الكبيرة لليبيا مع دول الجوار الإفريقي كتشاد والنيجر ومالي والسودان يعد أحد أهم أسباب تزايد الهجرة غير الشرعية على ليبيا في ظل عدم المراقبة الجيدة للحدود ونقاط التفتيش، وهذا وما أحدثه من شروخ داخل النسيج الاجتماعي والمجتمعي، وأثر سلبا على الأمن القومي في ليبيا.

**توصيات الدراسة:**

بناء على دراسة تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي في ليبيا وما توصلت إليه من نتائج، يوصي الباحث بالآتي:

1- يوصي الباحث على ضرورة التعجيل في بناء المؤسسات الأمنية وتوحيدها لتقوم بدورها في مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تشكلت خطار على الأمن القومي في ليبيا.

2-أوصي بالعمل على دعم الأجهزة الأمنية المختصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالتدريب داخليا وخارجيا وتوفير الإمكانيات التقنية اللازمة.

3- العمل على توقيع اتفاقيات دولية لدعم الأجهزة الأمنية الليبية ولا تتركها وحيدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية التي أضحت خطرا على الأمن القومي في ليبيا.

**المصادر والمراجع:**

1-احمد رشاد سلام، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة

2012م.

2-إبراهيم سيد احمد، الاتجار بالبشر واتفاقية الأمم المتحدة، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية 2009م .

3- حسن حسن الإمام، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسئولية الدولية وإحكام القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011م .

4- فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجامعة الجزائرية، الجزائر، 2011 م.

5-سالم إبراهيم النقبي، جرائم الاتجار بالبشر واستراتيجيات مكافحتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، دار المتحدة للطباعة، ط1، القاهرة، 2012 م.

6- سوزي عدلي ناشد، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، دار القاهرة للمطبوعات، ط1، القاهرة، 2010م.

7-صلاح الدين عمر باشا، المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية، المطبعة الجديدة، ط1، الإسكندرية 1985 م.

8- عبد السلام بشير الذويبي، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا الإبعاد والتداعيات،

مركز البحوث والدراسات الإفريقية، المكتبة الوطنية، بنغازي، ط1، 2008 م.

9-عثمان الحسن محمد، ياسر عوض عبدا لكريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008 م.

10- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي، الجامعة المغاربية، طرابلس(ليبيا)، ط1، 2007 م.

11- محمد شعبان الدرهوبي، الهجرة غير الشرعية مخاطرها الأمنية على ليبيا في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، المكتبة الوطنية، بنغازي، 2016 م.

12-محمد فتحي عبدا لوهاب، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010 م.

13- هاشم فياض، إفريقيا (دراسات في حركة الهجرة السكانية-ليبيا) مركز البحوث والدراسات الإفريقية، (طرابلس) ليبيا، 1992 م.

14- محمد عياش، الهجرة غير الشرعية (أسباب ودوافع) الجامعة التونسية للعلوم الإنسانية، ط1، تونس، 2012 م.

15- محمد صباح سعيد، جريمة تهريب البشر-دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية ودار شتات، مصر الإمارات، 2013 م.

ثانيا رسائل الماجستير

1- الهادي سالم عمر، الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى ايطاليا، (الأسباب- النتائج- المعالجات) أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2008 م.

2- راضي عمارة محمد الطيف، ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي (دراسة حالة ليبيا كدولة عبور- دراسة في الأسباب والآثار) رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2009 م.

3- ساعد الرشيدي، واقع الهجرة غير الشرعية غي الجزائر من منظور الأمن الإنساني، جامعة خضر (بسكرة) الجزائر، 2012 م.

4- صايش عبدا لمالك، التعاون الاورومغاربي في مكافحة الهجرة غير القانونية، جامعة ناجي مختار، (عنابه) الجزائر، 2008 م.

**ثالثا الصحف والمجلات العلمية**

1- إسماعيل ادم، الهجرة من إفريقيا إلى إفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10328، 9 مارس 2007 م.

2-سامية خضر، تعرّف على أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة الوفد، العدد السادس، الجزائر، 2016 م.

3- صليحة محمدي، اللجوء دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة التراث، العدد1 المجلد 11، الجزائر، 2020 م.

4-عبدا لله علي عبدو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الإمارات، العدد65، 2006 م.

5- عبدا لله بن سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد357، الرياض، 2012م.

6- مغاوري شلبي، الإبعاد الاقتصادية لازمة الهجرة غير الشرعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، القاهرة، 2006 م.